جيل
شباب · تأثير · ريادة

الفصل 490 من القانون الجنائي المغربي بين الإلغاء والتعديل

- عبد الصادق فاتحي
- سميرة تـزروت

ملخص تنفيذي

نروم في هذه الورقة تسليط الضوء على موضوع العلاقات الرضائية بين الراشدين خارج مؤسسة الزواج، والذي أضحى من المواضيع التي أصبحت تحظى باهتمام كبير. لقد انخرط المغرب وصادق على مجموعة من القوانين التي تكرس حقوق الإنسان بمعناها العالمي وأعطاها قيمة ومكانة كبيرة، إلا أنه في حالة العلاقات الرضائية بين الراشدين لا زال هناك تحديات تواجه الأفراد في هذا الشأن.

تسعى هذه الورقة إلى وصف وتحليل الآثار المترتبة عن تطبيق الفصل 490 من القانون الجنائي الذي يجرم العلاقات الرضائية، كما تسعى إلى دراسة سبل الرقي بممارسة الحقوق والحريات وممارسة العلاقات الرضائية بين الراشدين في إطار دستوري وقانوني، فالشمس لا تدخل لغرف النوم ولا تسطع منها، ولا يمكن للدولة أن تراقب الأفراد داخل غرفهم.

تقديم

ترجع أهمية دراسة موضوع الحريات الفردية وخاصة ما يتعلق بالممارسات الجنسية خارج إطار الزواج إلى التراكم الحاصل في المطالب المنادية بتعديل القانون الجنائي (الفصل 490) الذي يجرم العلاقات الرضائية خارج مؤسسة الزواج، وتجاوز الرفض المستمر من طرف بعض الفاعلين وبعض شرائح المجتمع المغربي، وكذا انفجار العلاقات الجنسية قبل سن الزواج.

تهدف هذه الورقة إلى إبراز العناصر الأساسية للتحولات الجنسانية في المغرب من منظور التناقضات الحاصلة بين القيم الفردانية والقيم الجماعية والنظر إلى الجنسانية كنمط جديد من المتعة الإنسانية.

لقد عرف المجتمع المغربي مجموعة من التحولات والتغيرات التي طرأت على جوانب مختلفة ومتعددة، ومن بين الجوانب التي يجب التركيز عليها في سياق هذه التحولات هي مسألة الحريات الفردية ومدى ملاءمة التشريعات والقوانين الوطنية لها، من خلال وضع تشريعات تمكن الأفراد من ممارسة حقوقهم وحرياتهم بصفة قانونية بعيدة على التجاوزات أو الانتهاكات التي قد تعترضهم.

العلاقات الرضائية كحرية فردية

اعتمد المغرب في سنة 2011 دستورا جديدا، جاء نتيجة للحركات الاحتجاجية التي طالبت بالعدالة والمساواة والإنصاف وإقرار الحقوق والحريات، وفي هذا الصدد أقر الدستور في الباب الثاني مجموعة من الحقوق والحريات، وأكد في الفصل 24 بأن لكل شخص الحق في حماية حياته الخاصة، وفي حماية الحياة الخاصة ضمان لحقوق الأفراد وتأكيد على حرياتهم.

كما أشارت المندوبية السامية للتخطيط في الإحصاء العام للسكان والسكنى

لسنة 2014، إلى ارتفاع معدل سن الزواج إذ انتقل عند الإناث من 17.3 سنة 1960 إلى 25.7 سنة 2014 في حين انتقل متوسط سن الزواج عند الذكور من 24.1 سنة 1960 إلى 30.1 سنة 2014، وهو ما يؤكد اللجوء أن ممارسة الجنس خارج إطار الزواج والعلاقات الرضائية مسألة شائعة في البلاد.

وعيا منه بأهمية وعمق هذا التحول المجتمعي، قدم المجلس الوطني لحقوق الإنسان مذكرة متعلقة بمشروع القانون رقم 10.16 الذي يقضي بتغيير وتتميم القانون الجنائي، تضمنت مجموعة من التوصيات تهدف إلى إعادة النظر في مسألة الحريات الفردية، وفي تجريم الممارسات الجنسية الرضائية خارج مؤسسة الزواج، خاصة تلك القائمة بين الراشدين. وأكد على ضرورة حماية الحياء العام وتجريم العلاقات الجنسية التي تتم غصبا.

وتشكل المذكرة التي عبر عنها المجلس الوطني لحقوق الانسان قفزة نوعية في موضوع الحريات الفردية في المغرب وخلقت نقاشا مجتمعيا كبيرا بين مؤيد ومعارض ورافض ومحايد، وهي تشكل مسارا في سبيل التقدم وإقرار الحقوق والحريات.

من يملك الجسد في المغرب؟

أسفر البحث الميداني الذي قامت به مؤسسة منصات للأبحاث الاجتماعية حول موضوع "الحريات الفردية بالمغرب: تمثلات وممارسات" عن نتائج مهمة في مجال الجنسانية في المغرب وسنستعرض خلال هذه الورقة بعض نتائج هذه الدراسة.

يمكن رصد مختلف التحولات التي طرأت على الجنسانية في المغرب بالتركيز على صورة الجسد داخل المجتمع المغربي، حيث يتفق 75.4 في المائة من المبحوثين على أن جسدهم ملك لهم وأنهم أحرار في استعماله، مقابل 24.5 في المائة لا يتفقون على أن جسدهم ملك لهم، وهم خاضعين لشروط معينة تجعل منهم غير راضين. أما بخصوص متغير الجنس، يعتبر 74.7 في المائة من الذكور و76.8 في المائة من الإناث يتفقون على أنهم أحرار في ملكية جسدهم، في حين فقط 25.3 في المائة من الذكور و23.2 في المائة من الإناث لا يتفقون على حرية تملك الجسد.

تشير نتائج الدراسة بوضوح إلى أن متغير المستوى التعليمي لا يشكل عاملا مهما في تمثلات الأفراد لحرية ملكية جسدهم، حيث ترتفع نسبة المتعلمين (التعليم الثانوي 58.66 في المائة، التعليم العالي 50 في المائة) الذين يعتبرون أنفسهم أحرارا في ملكية أجسادهم. نفس الشيء نلاحظه لدى الفئات غير المتمدرسة (57.78 في المائة) وفئة مستوى الكتاب القرآني (54.44 في المائة) كما أن مكان الإقامة لا يعتبر عاملا أساسيا في حرية الجسد لدى المبحوثين. فنسبة من يتفقون تماما على حرية الجسد تظل مرتفعة في القرى (53.75 في المائة) والمدن الصغرى (47,54 في المائة).

يذهب 27 في المائة من المبحوثين أنهم ضد الفصل 490 الذي يجرم العلاقات الرضائية خارج مؤسسات الزواج (48.3

في المائة ومنهم يعتبرون هذه العلاقات حرية شخصية، 24.3 في المائة يعتبرون أن القانون لا يصنع الأخلاق)، في حين 50.4 في المائة هم مع هذا القانون (65.4 في المائة يعتبرون هذا الفصل يحد من الفساد والانحلال الأخلاقي)؛ و22.4 في المائة بدون موقف، كما تشير النتائج إلى أن 69.2 في المائة ليست لديهم أية فكرة عن هذا الفصل.

تعكس هذه الأرقام بعض التحولات التي عرفها المجتمع المغربي والتي تتجسد في الاهتمام بالجسد والميل الكبير للممارسة الجنسية خارج إطار الزواج وتغير مكانة المرأة ودورها داخل المجتمع ومساهمتها في التدبير والتسيير واتخاذ القرار.

مجتمع يتأرجح بين المحافظة والحداثة

بالرغم من كون المغرب يعتبر دولة إسلامية كما ينص على ذلك الدستور المغربي، وبالرغم من كون العديد من القوانين المعمول بها في البلد، تعبر عن توجه تقليدي ومحافظ في قضايا الحريات الفردية والجماعية، فإن الواقع المعيش للعديد من المغاربة ينبئ عن تحول دال في المنظومتين القيمية والأخلاقية والتي تمس مختلف الشرائح والفئات والمستويات، وقد برزت هذه التحولات بشكل ملفت في مرحلة ما قبل (الربيع العربي) عام 2011 وما بعده، لتشكل عنوانا عن مسارات انتقالية مركبة، ومن بين تجلياتها الدعوة إلى تبني قوانين تعكس مسارات التحول التي عرفها المغرب.

لقد ساهم انفتاح المدرسة على المرأة وولوج هذه الأخيرة إلى سوق الشغل في خلق نوع من الصراع بين المرجعية المحافظة والمرجعية الحداثية. أصبح للمرأة دخل قار وموقف داخل الأسرة، ورأي فيما يخص التمدرس، اللباس، العلاقة مع الجنس الآخر، كما أصبحت لها استقلالية مادية. كل هذه التحولات مست بنيات العلاقة بين المرأة والأسرة وغيرت شروطها. الأمر الذي ينعكس على موقعها الاقتصادي والجنسي داخل الأسرة والمجتمع بصفة عامة.

أما فئة الشباب فتتميز بمجموعة من الخصائص تجعل منهم أفرادا يرغبون في التغيير والثورة على القيم والمعتقدات التقليدية السائدة. ورغم ما يتميز به الشباب اليوم خاصة فيما يتعلق بمستويات معرفته للأمور الدينية، إلا أنه أكثر انفتاحا على المواضيع المتعلقة بالحقوق والحريات الفردية، وهو الأكثر ميلا إلى ممارسة الحرية الجنسية خارج إطار الزواج، ويمكننا تفسير هذا التوجه بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية التي يعرفها المغرب حاليا وارتفاع سن الزواج وإلى اتساع هوامش الحرية الفردية.

خاتمة وتوصيات

عرف المجتمع المغربي في السنوات الأخيرة مجموعة من التحولات والتغيرات مست جوانب عدة، ومن بين هذه التحولات هناك التغيرات القيمية لدى فئات الشباب، وتغير نظرتهم إلى بعض الأمور المرتبطة بالجنس، فلقد أصبح اليوم من المواضيع التي تحظى بنقاش

منصات للأبحاث و الدراسات الاجتماعية
جيل شباب · تأثير · ريادة

عمومي كبير، وأضحى هناك سجال حول موضوع الحريات الفردية والجنسانية، ويمكننا الإشارة إلى أن المؤسسات السياسية في علاقتها بالمؤسسات الدينية لا زالت ترفض ولا زالت تمانع في فسح المجال عبر الترسانة القانونية بما يتلاءم مع التحولات المجتمعية والقيمية التي عرفها المجتمع المغربي، وإذا ما حاولنا تسليط الضوء على ممارسة الجنس قبل الزواج فهو محرم دينيا ومجرم قانونا، ورغم أن المعايير التي تحدد السلوك الجنسي لا زالت تستمد مشروعيتها من الدين الإسلامي والقانون والفقه والأعراف والتقاليد، إلا أن السلوك الجنسي اليومي للمغاربة هو سلوك تحرري.لتجاوز هذا التناقض الحاد بين الممارسة الفعلية للمواطن ونصوص التشريعات المغربية توصي هذه الورقة بإعادة النظر في النصوص القانونية المؤطرة للحريات العامة في المغرب، وإصدار قوانين تواكب التطورات والتحولات التي عرفها المجتمع ولا سيما إلغاء الفصل 490 من القانون الجنائي المغربي. كما توصي بإدراج التربية الجنسية داخل المقررات الدراسية، مع تنظيم ورشات تحسيسية وتنظيم أنشطة تواصلية تواكب التغيرات التي يعرفها المجتمع ومحاربة الوصم الاجتماعي الذي يتخللها.

جيل

شباب · تأثير · ريادة

"جيل" للشباب الباحث الريادي برنامج أطلقته منصات للأبحاث والدراسات الاجتماعية، يهدف إلى تأهيل واستكمال تكوين عدد من الباحثين الشباب في مجال العلوم الإنسانية من أجل تعزيز قدراتهم البحثية المتعلقة بتقنيات البحث النظري والميداني و تحليل المعطيات الأمبريقية في احترام تام للمقاربات العلمية وتقديمها للرأي العام وصناع القرار بما يخدم إيجابا القضايا المجتمعية الكبرى من عقلنة، وتنمية، وديمقراطية وحرية

www.jil.menassat.org